

أزمة الهوية في الوطن العربي *Identity crisis in the Arab world*

فلسفة
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – (الجزائر)
مخبر الأبعاد القيمية والتحوليات الفكرية في الجزائر،
جامعة وهران 2

براشد بخدة *

berrachedbekhedda@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/08/04

تاريخ القبول: 2024/03/17

تاريخ الإرسال: 2022/06/17

الملخص:

النقاش حول أزمة الهوية من المواضيع التي لا زالت مفتوحة في كل المسارات والمجالات، ولما لم تكتمل النقاشات حولها ولم تتخذ بعدا شاملا، بل بقيت مجمل تلك التصورات تتلمس جوانب جزئية ترتبط بالإشكالية، ولما كان الأمر كذلك، انعكس ذلك سلبا على المجتمعات العربية وعلى مسارات تنميتها التي لا زالت تراوح مكانها، لأننا لا زلنا لم نفصل في واحدة من القضايا التأسيسية للمجتمعات والدول خاصة وأن مجتمعاتنا العربية تعرف تعددا لغويا، دينيا، وعرقيا يفتح الباب للكثير من الأزمات والمشكلات والتي قد ترتب عنه استمرار سؤال الهوية بشكله المتأزم الحالي، وهذا إلى يفضي إلى الحيلولة دون التأسيس لفكرة المواطنة التي تعتبر أس الدولة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الأقليات، الانتماء، العالم العربي، الثقافة، المواطنة.

Abstract :

Identity is one of the topics that are still open in all tracks, and discussions about it have not been completed, and partial aspects that are related to be touched, and this have negatively affected Arab societies and their development, because we have not yet settled on one of the foundational issues of societies, especially since our Arab societies know linguistic diversity, Religiously and ethnically, it open the door to many crisis that increase the persistence of the question of identity, which prevents the establishment of the idea of the citizenship, which forms the basis of modern state values.

Keyword: Minorities, Belonging, Arab world, Culture, Citizenship.

* المؤلف المراسل: berrachedbekhedda@yahoo.fr

مقدمة:

الهوية من الناحية المعجمية والاصطلاحية اتخذت دلالات ومعان لا حصر لها تعددا واختلافا، لا يتسع المجال لذكرها، كما لم نرى ضرورة لذكرها في البداية، ذلك أن سنشير لبعض منها في ثنايا التحليل.

يعتقد "كروتشه" بأننا نهتم بسألة معينة عندما يكون لهذه المسألة علاق بوجودنا، وأقصد هنا أن البحث في مسألة الهوية في العالم عامة وفي الوطن العربي على وجه الخصوص نابع من قلق وجودي، من مخاطر أفضت اليها الإشكالات المرتبطة بسؤال الهوية، ويؤكد واقع البشرية أنه كثيرًا ما تكتسب الأمور أهميتها عندما تكون مفقودة أو مهددة بالفقدان، فتشتد لدى البعض الرغبة في الحفاظ عليها، وذلك باستعادتها من وجودها الساكن المهدد لتأملها، وقد أحكم القبضة عليها خوفا مما يهدد بقاءها، بل وربما يقد يعطيها البعض نوع من القداسة.

تعتبر الهوية من بين المفاهيم المركزية في الثقافة الإنسانية، حيث قفزت من موقع المفهوم إلى مراتب أكثر أهمية خلال الأزمنة الأخيرة بشكل أكثر تفاعلا وتدافعا اتخذ مسارات متعددة، فكرية، سياسية، اثنية، عرقية، دينية، وأشدها هو تحول الاختلاف إلى حروب دامية، بل في الكثير من الحالات وصلت للإبادة لمجموعات اثنية أو عرقية معينة، مثل ما حدث في فلسطين، والبوسنة والهرسك والشواهد على ذلك كثيرة قديما وحديثا وفي الفترة المعاصرة.

كثيرًا ما تكتسب الأمور أهميتها عندما تكون مفقودة أو مهددة بالفقدان، فتحتدم لدى البعض الرغبة في استبقائها، وذلك باستعادتها من وجودها الساكن المهدد لتأملها، وقد أحكم القبضة عليها خوفا مما يهددها بالزوال، بل وربما يذهب البعض إلى أن يضفي على تلك الأمور والأشياء ويلبسها ما ليس منها، لا خوفا عليها، وإنما خوفا على النفس، لتصير تلك الأمور أسلحة يدرؤون بها الخطر. والهوية هذا المفهوم الطارئ على الثقافة الإنسانية الذي قفز من موقع المفهوم إلى أولى مراتب الأهمية إبان العقود الأخيرة من هذا الزمن على نحو ينبئ بغياب محتمل أو خطر مقبل.

لكن ما حدث هو أن السؤال تعالى إلى مرتبة الاحتدام أو مستوى المشكلة لتأثيرها على استقرار الدول، وهذا نتيجة لظروف كثيرة ومتداخلة، فسؤال الهوية مطروح عالميا ومطروح في كل مجتمع أو ثقافة على حدة، لكنه يكتسب حدة أكبر في بيئات ثقافية معينة

نتيجة مرة أخرى لظروف تحتاج للتوقف عندها وتحليلها للوصول إلى مزيد من الفهم ويعتبر الوطن العربي من أبرز المناطق التي سجل فيها سؤال الهوية حضوراً قوياً إن على المستوى النظري وإن في الواقع.

ويعتبر سؤال الهوية من التحديات التي واجهت تأسيس الدولة العربية الحديثة، وأثار في طريق تقدمها عدة صعوبات ولا زالت كذلك، وفي القلب منها مشكلة إقامة دولة القانون والمواطنة، وتفاقت هذه الإشكالية خاصة مع نهاية الحرب الباردة وما حملته من تغيرات في الساحة الدولية، هذه الأخيرة حملت معها تهديدات جديدة للأمن والسلم الدوليين. " من خلال تصاعد الأفكار القومية المتطرفة، فعالم ما بعد الحرب الباردة لم يودع النزاعات فهذه الأخيرة لم تزول، وإنما تغيرت طبيعتها، فالكثير من النزاعات وقعت داخل حدود الدولة الواحدة، ومست بالوحدة الوطنية السياسية والترابية للدولة، من خلال مطالبة بعض الأقليات والقوميات بالاستقلال والانفصال عن الدولة الأم، وبالتالي تقسيم وتفطيت هذه الدول المتعددة الإثنيات "(جمال، س، 2008، ص 24).

ولا بد أن نشير هنا إلى تأثيرها على الاستقرار الداخلي للبلدان العربية، فقضية الهوية تزداد بروزاً وحدة وعنفاً بين مختلف الفئات المحلية، ويزداد خطرها على الاستقرار والوحدة الوطنية في غالبية البلدان العربية، لما لها من نتائج من التجزئة والتعقيد جعلتها في صراع لتثبيت هويتها أو لتجاوز الخلافات والانقسامات.

هذا وكما يجري على نطاق واسع التمييز والاضطهاد للأقليات والمجموعات القومية والدينية والطائفية، ففي العديد من البلدان العربية سجلت المنظمات الحقوقية المحلية والدولية ممارسات تنكيل وتعذيب وتصفية جسدية وعمليات إعدام فردية وجماعية، ناهيك عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي ذهبت ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين لأسباب سياسية وفكرية، أو أصولهم العرقية والمذهبية والدينية، فقد تفاقت عن حق مشكلة الهوية من قضية اجتماعية ثقافية لتصل إلى قضية سياسية أمنية.

وقد طرحت قضية الهوية في الدولة العربية الحديثة بقوة، نظراً لما تتسم به الاقطار العربية من تعددية لغوية ودينية وتنوع اثني، وقد زاد ذلك من مشقة صياغة مفاهيم مشترك للأمة والوطن والمواطن، وفق تصورات قادرة على استيعاب وتطويع هذا التعدد والتنوع، من أجل تحقيق فكرة العيش المشترك والمصير المشتركة، لقد شكلت فعلاً تحدياً ولازالت كذلك، كل ذلك نابع مما يتصف المجتمع العربي بالتعددية الاجتماعية، أو شدة

التنوع من حيث الانتماءات، والعصبيات القبلية والطائفية والعرقية والجهوية أو المحلية، ونحسب البيئة والإقليم ونمط المعيشة والنظام العام، ومستوى المعيشة والوضع الاقتصادي والموارد والأزياء واللهجات والتجارب التاريخية، وقرىها أو بعدها عن المجتمعات والحضارات الأخرى" (بركات، ح، 2000، ص 24).

والمجتمع العربي على غرار مجتمعات العالم يمتاز بهذه التعددية، وهذه الظاهرة لا تشكل في حد ذاتها مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار بل يمكن أن تكون مصدرا للقوة والثراء، والأمر يتوقف على طبيعة الصيغة المطروحة للتعامل مع هذه التعددية وهنا يظهر الفارق واضحا بين الدول الغربية عموما التي تمكنت من تطويع صيغ سياسية جعلت من هذه التعددية مصدرا للحيوية السياسية، هذه الرؤية نظر لها الكثير من فلاسفة الغرب المحدثين لتنتهي إلى ارساء هوية جامعة ومنفتحة على الإنسان المعاصر، تتجاوز من خلالها هوية الإنسان التمثلي الأحادي، بل على خلاف من ذلك تكون متغيرة ومنفتحة، والتي بها يمكن للإنسان أن يصبح المواطن الحقيقي لمجتمع من المجتمعات، بهذا المعنى "أعطى ريكور للهوية تعريفا جديدا بكونها، امتداد، ووفاء للذات، وتغيرا وتحولا يعطي للاختلاف والغيرية وظائفهما التكوينية فالهوية ليست انغلاقا أو انطواء على الذات إنما بالأحرى، هي انفتاح، وفهم وتواصل وفاعلية" (عطية، 2011، ص 205)، على عكس الكثير من الاقطار العربية التي اخذت فيها قضايا الهوية مسارات خطيرة صارت تهدد بزوالها حيث أنه قد "تحولت فيها هذه التعددية إلى مصدر للنزاعات والصراعات الداخلية، والحروب الأهلية ولعل من أهم تجليات ذلك قيام أحزاب سياسية على أساس طائفي مثل السودان وسعيها لقهر السلطة مثل لبنان" (لونيسي، إ، 2003-2004، ص 198)، ولهذا نجد أن المجتمعات القائمة على "تعدد الإثنيات وسيادة التركيبات الاجتماعية المختلفة مثل العشائرية والطائفية والمذهبية... الخ، ضمن الدولة الواحدة بشكل سلبي وواضح في طبيعة العلاقات الاجتماعية من جهة، ثم ساعدت على تشكيل ظواهر نفسية هجينة وغير منسجمة في جوهرها من جهة ثانية" (القمرى، ع، 2005، ص 91). لذلك نجد أن الكثير من المستشرقين قد وجهوا اهتمامهم للجانب التعددي في المجتمعات العربية، فكانت نتائج دراساتهم بمثابة الدليل الذي استعملته قوى الاستعمار الغربي لإضعاف هذه الدول والهيمنة عليها، وبالفعل في اهتمامهم بها من منظور مجتمعاتهم، ومصالحها وحضارتها، فصوروا المجتمع العربي على أنه مجتمع فسيفسائي في تركيبه وهويته، وللبحث في طبيعة التنوع أو التعددية الاجتماعية

في المجتمع العربي ارتأينا أن نحلله وفق حليم بركات باعتماد نموذج منهجي ذو بعدين أساسيين:

أولاً: بوسعنا أن نضع تصنيفاً تقسم تبعاً له المجتمعات البشرية من جهة " شدة تنوع انتماءاتها القبلية والدينية وطائفة والعرقية وغيرها من جماعات ومدى الانسجام القائم بينها في امتداد صيروري متدرج يقع في أقصى أحد قطبيه ويمكن تسميته المجتمع الشديد التجانس، ويكون فيه الولاء الأول للمجتمع أو الأمة، كما يقع في أقصى قطبه الآخر المقابل ما يمكن تسميته المجتمع الفسيفسائي الشديد التفسخ ويغلب فيه الولاء للجماعات ويتوسط هذين القطبين ما نسميه المجتمع التعددي، الذي يوازن بين الولاء للجماعات والولاء للمجتمع، وتكون بعض المجتمعات اقرب إلى أحد هذه المجتمعات النموذجية الثلاثة منها إلى غيرها" (بركات، ح، 2000، ص 25).

ثانياً: نشير أنه في توصيفنا للعلاقات القائمة بين الجماعات المكون للمجتمع، بوسعنا تحليلها من حيث "درجة ميلها إلى النزاع المتمثل بتغليب مصلحة الجماعة على مصلحة المجتمع العالم ككل، وبالتالي بالتوتر والاقتتال وحتى الحرب الأهلية في ظل ظروف داخلية متشابكة معقدة، أو ميلها إلى التعايش بالتمسك بالهوية الخاصة ولكن مع ميل نحو درجة من التفاهم والتعاون في إطار المجتمع ككل، وأخيراً من حيث الميل الواضح إلى الانصهار المتمثل بتغليب الهوية المجتمعية أو القومية على الهويات الفئوية والتقليل من أهمية الفروق فيما بينها ومكافحة التمييز" (بركات، ح، 2000، ص 26).

تسييس الهوية:

إن الشكل الذي اتخذته طبيعة العلاقات الاجتماعية وما ارتبط بها من "ظواهر نفسية واجتماعية معقدة ومختلفة تجلت في سيادة روح الوطنية نفسها وبكل أشكالها الحزبية والإدارية والعسكرية، إن ما تريد التوصل إليه في هذا الجانب هو أن قضية التمايز بين الإثنيات وبين العشائر والقبائل والطوائف المذهبية يبقى لها فعلها وتأثيرها بالضرورة في شكل وطبيعة نظام الدولة، إذ أنّ قضية التمايز هذه تعتبر في الحقيقة عاملاً من عوامل التأثير في الاستقرار الداخلي، وخاصة إذا كانت هذه القضية نفسها أخذت في أبعادها الجانب الطبقي، أي تغييب دور الجماهير الكادحة" (القمرى، ع، 2005، ص 91).

من هنا تنشأ أزمة الهوية عندما تجد الجماعة أن شكل وجودها الجمعي المعترف به من قبلها، سواء على الصعيد المادي أم الشعوري، والذي كان لا يقبل النقاش فيما مضى، لم

يعد كذلك في ظل الظروف والتطورات التاريخية القائمة التي حملتها التغيرات التحديثية الجديدة، ومثل هذه التغيرات كانت قد استلزمها ظروف النظام السياسي القائم وضرورة تحقيقه بأشكال من الانجاز الذي لا بد منه على مختلف الأصعدة بغية الخروج من دائرة التخلف التي عانتها ولا تزال اغلب دول العالم العربي. "وما زاد من تأزيم الوضع هو أشكال العزل المتخذة من قبل النظام السياسي على مختلف الأطياف، سواء كان العزل جغرافي أو اجتماعي أو سياسي، ويتم هذا العزل اعتمادا على أسس عرقية أو دينية بالأساس، فإما أن يقوم النظام بعزل تلك الجماعات على أساس مناطق جغرافية لتتجنب الاختلاط" (الدويكات، ق، 2002، ص 168)، ونضرب مثالا على ذلك منطقة أو إقليم الأكراد في دولة العراق "وعمليات طرد الأقليات من مواقعها الجغرافية إلى مناطق أخرى داخل القطر أو إلى أقطار أخرى، أو تقوم المجموعات الاجتماعية بعزل نفسها في إقليم جغرافي محدد بسبب الخوف من التصفية" (الدويكات، ق، 2002، ص 169)، وفي وجه آخر تمثل في عملية الضم القهري دون مراعاة لعوامل الاختلاف.

وفي كل تلك الوضعيات الكثيرة وما يحدث داخلها من علاقات يقوم شعور الانتماء بوظيفة هامة هي تأكيد الهوية ورسم حدودها وتظهر أهمية تلك الوظيفة في رسم الحالات التالية:

الحالة الأولى: أغلبية قاهرة

في هذه الحالة نكون أمام أقليات تعيش الاضطهاد والاقصاء أمام أغلبية تسيطر على كل شيء وتملك كل شيء هذا الذي يفضي إلى وضعية تبحث فيها "الأقلية المضطهدة على سمات الهوية المغايرة والتي تؤكد التمايز في ما بينها، وفي ما بين الأقلية التي تمثل عنصر الاضطهاد المتمثلة في نظام الحكم، ويظهر معنى السلبية هنا في احتقار كل طرف لهوية الآخر واعتبارها سلبية" (ولد خليفة، م، 2002، ص 113).

الحالة الثانية: أقلية مسيطرة

وفي هذه الحالة يكون العكس حيث تتغير الأدوار إذ تكون أدوات الغلبة والسيطرة بيد أقلية، قد تكون اقلية عرقية أو دينية، أو حتى لغوية، وفي هذه الحالة تتجه فئات من تلك الأغلبية المغلوبة على أمرها إلى تبني الصفات السلبية التي ينسبها إليهم المسيطرون، ويصل الأمر إلى كراهية الذات والمبالغة في إظهار سماتها التي يرغب فيها الطرف الآخر" (ولد خليفة، م، 2002، ص 114).

ونشير هنا أنه من أبرز أوجه أزمة الهوية برزت من خلال سعي الدول لجعل الانتماء إلى الوطن بديلا للانتماء إلى الأمة، في الوقت نفسه ويستوعب ضمنه كل ضروب الانتماء الأخرى في كل أشكالها، كل ذلك أفضى إلى :

1- انغلاق وتقوقع الأفراد داخل مجموعاتهم الدينية، العرقية أو اللغوية، والاحساس الدائم بأن هويتهم وبالتالي وجودهم في خطر ومهدد بالزوال.

2- عدم قبول الفرد للنموذج الذي صاغته الدولة للهوية، وعدم تماهيه مع الدولة كمؤسسة تبني وجودها على مشاعر الولاء والانتماء للوطن.

3- فتور وضعف مشاعر الارتباط بالدولة أو الانتماء إلى الأمة، وذلك لهشاشة "التواصل العضوي الحر بين أجزاء الأمة مع وجود ثقافة قطرية، تحاول قومية الدولة وترسيخها إلى جانب أداء وظيفي ومادي خلق نسيجاً من المصالح، ارتبطت به شرائح وجماعات" (أبو أصبع، ص، 2002، ص 45)، في ذات الوقت كل إنسان ملزم بالانتماء إلى جماعته التي تحدد - بدون أي اعتبار لرأيه - هويته ومعاييرها والقيم التي تحكمها، وبهذا يجمع سمات الهوية الإثنية والسمات الثقافية المرتبطة بها، "وسواء أكانت الانتماءات أوسع من الانتماء إلى الهوية التي تعطيها الدولة إلى مواطنيها أم كانت أصغر منها، فإن مثل هذه الانتماءات تطرح سؤالاً حول أحقية هذا التعدد، والمشروعية التاريخية لهذه الانتماءات وفقاً للسؤال: كيف يمكن التوفيق بين معطيات هذه الانتماءات التي يفسرها التاريخ وتصف خصائصها الإثنولوجية؟ وبين الانتماءات إلى هوية الدولة؟" (كوثراني، و، 2004، ص 20-21)

4- مما لا شك فيه أنه في الغالب تشكل الأقليات جزءاً من المشهد الاجتماعي على المستوى العالمي بصفة عامة وفي عالمنا العربي بوجه خاص، "مستفيدة أكثر فأكثر من إمكانية رؤية مطالبها بعد عقود من الطمس والصهر القسري، والآن يشكل وجودها المستقل بالنسبة إلى الدولة موضع اهتمام وعناية، مما يفترض توزيعاً للسلطة، وبدأ مبدأ الحكم الذاتي يدخل إلى السلوكيات ويشهد تقدماً فكرياً ومعيارياً" (ياكوبيا، ج، 2004، ص 20-21) أما على المستوى العربي فقد بظهر منذ البداية "أن مؤسسة الدولة القطرية بالنسبة للفرد العربي متناقضة في مختلف الجماعات التي تكونها، فمؤسسة الدولة القطرية أكبر من مؤسسة القبيلة أو الطائفة، فما تضمنه تحت نفوذها من فضاء جغرافي يمتد أكثر من منطقة، وما تسيطر عليه من كم بشري يضم عدة قبائل وطوائف" (جابر الأنصاري، م، 1994، ص 24)

5- إنه إذا كان من مهام الدولة وضع الإطار القانوني للهوية وتحديد معالمها وشروطها وفق النظم الرسمية السارية في قطر من الأقطار العربية، "فان ذلك لا يدل بالضرورة على أنها ملزمة لمن" لا يرغب في الانتماء إليها، إذ الانتماء هو محصلة بناء تاريخي ثقافي ووجداني يتجسد في جامعة، ويبدو لنا أن الاعتراض عليها من داخلها هو نتيجة لعوامل ضاغطة من خارجها، يرجع بعضها للدولة نفسها، بسبب غلوها في المركزية وإهمالها للثقافات الفرعية، والخط من شأنها، وشدة الإعلاء للهوية وطنية تذويبية، مما يؤدي إلى التمرد الرمزي، الذي تستغله التيارات السياسية لأغراض أخرى، تكون فيها مسألة الهوية والانتماء مجردة حصان طروادة" (أبو أصبع، ص، 2002، ص 43)، بينما نجد أن البعض الآخر يربطها بجملة من "التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المصاحبة لتسارع الثورة التكنولوجية، والدخول في عهد المعلومة، فهي كلها ظواهر تتصل كلياً بانفجار الهويات المشاهدة في كل أنحاء العالم العربي" (بيندي، ج، 2003، ص 392)، ويعبر وجيه كوثراني في كتابه هويات فائضة بقوله: "يعلو الصوت أن الهوية في خطر وحقيقة الأمر أن ثمة فائضا في الهوية يجعلها هويات: هويات دينية ومذهبية وإثنية وقومية وعشائرية متنازعة ومتقاتلة" (كوثراني، و، 2004، ص 34) ويضيف أنه في ذات الوقت يكلمنا النظام السياسي في خطباته وأدبياته "عن حوار الهويات مقابل تصادمها، والحال أن الفارق في خطاب الهوية أو الهويات حتى الهوس غير قادر على حوار ولا على صدام، قد يكون قادرا فقط على الدخول في حروب أهلية تهيئ لها طبائع الاستبداد وثقافة الاستتباع" (كوثراني، و، 2004، ص 35).

ويضرب لنا خليفة الكواري في كتاب الاستبداد في أنظمة الحكم العربية مثالا على "أن الهوية في الجزائر ستبقى مصدرا للنزاع، وقد يكون هذا النزاع إبداعيا إذا كان حضاريا وبوعي، ولكن حين تصير متكئا سياسيا، أو لتحافظ به الجماعات أو الطوائف العرقية أو اللغوية على بقائها واستمرارها، فإنه ينتج الصدام والعنف والإقصاء والكراهية" (نوري الربيعي، إ، آخرون، 2003، ص 153).

ولابد أن نشير هنا أن تحليل وتحديد مفهوم الهوية في الفكر العربي قد اخذ عدة تجليات، اللبناني «أمين معلوف» في كتابه «الهويات القاتلة» عام 1998م، فيقول «ليس لدي عدة هويات، املك هوية واحدة مكونة من العناصر التي تؤلفها وفق تركيب خاص يختلف من شخص إلى آخر، فالذي يحمل هوية مركبة يجد نفسه بالتالي مهمشا، ففي كل

فرد تجتمع انتماءات متعددة، تتعارض أحيانا فيما بينها، فترغمه على خيارات مختلفة»، كما يضيف: «هويتي هي ما يجعلني لا أشبه أي إنسان آخر» (المناصرة، ع، ص 44). والهوية أيضا من منظور «هاني لبيب» هي "كل ما يتعلق بالخصوصية لجماعة ما تميزها عن الآخرين، وفيها نجد القيم الثقافية والدينية والحضارية التي تنبعث عن تجربة تاريخية معينة على نطاق جغرافي بعينه والأساس فيها هو التميز والحفاظ على المسافات" (ليب، ه، 2004، ص 76).

ويناقش الباحث العراقي «رسول محمد رسول» مفاهيم الهوية في كتابه «محنة الهوية» الصادر عام 2002 م من الزاوية الفلسفية أيضا، "حيث يورد ما قال «الرجاني»: «الهوية عند بعضهم هي الحقيقة المطلقة، المشتعلة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق» (المناصرة، ع، 2004، ص 41) أما «ابن سينا» فقد وسع من مفهوم التماهي، أو مفهوم التطابق إذ جعله في ستة أشكال هي: "المتشابهة «التطابق في الكيفية»، المساواة «الكمية»، المجانسة «الجنس»، المشاكلة «النوع»، الموازنة «الأجزاء»، المطابقة «الأطراف»، فالتماهي يحيل إلى الماهية، بل إلى الماهية المتفردة استنادا إلى خصائصها وعينيتها" (المناصرة، ع، 2004، ص 42) ويعلق "رسول محمد رسول" قائلا: «هكذا بقي مفهوم الهوية يطرح فاعليته المعرفية في التراث الفلسفي والديني، وفق تمثيلات مفهوم الماهية والتماهي والبحث عن التطابق، دونما أية محاولة لطرح فكرة الاختلاف داخل الهوية» (المناصرة، ع، 2004، ص 43).

هذا ويمكن أن نصنف الهويات التي يتحدد بها الإنسان إلى ثلاث أنواع وفق تصور "طه عبد الرحمن" (عبد الرحمن، ط، 2006، ص 157-158)

1- الهوية الصماء: وهي تتولد من النظر إلى الذات بعين الغير والعكس أيضا، أي النظر إلى الغير بعين الذات أيضا، أو يمكن تسميتها بالهوية الصلبة، وقد تكون منغلقة أو هوية متسلطة أو هوية مستغنية عن نفسها.

2- الهوية اللينة: وتتولد من النظر إلى الذات بعين الغير والعكس أيضا، أي النظر إلى الغير بعين الذات، ويمكن تسميتها أيضا بالهوية الرطبة، وقد تكون هوية منفتحة أو هوية غير متسلطة أو مفتقرة إلى غيرها.

3- الهوية المائعة: وهي تتولد من النظر إلى الذات بعين الغير والنظر إلى الغير بعين الغير كذلك، وهي ما يطلق عليها بالهوية السائلة، وقد تكون هوية مغتربة أو هوية قلقة أو هوية تائهة، تذوب تدريجيا في ذات الآخر.

حدود الهوية:

فيما يرى "محمد العربي ولد خليفة" أن رسم حدود الانتماء بين «هم» و«نحن» وهي حدود أو تخوم توافقية بين ما تعتبره الجماعة مجال انتمائها وبين ما يسمح به الآخرون لها، ويعتبره الطرفان حدودا اجتماعية، ثقافية، رمزية، قد يكون لها مقابل إقليمي " (العربي ولد خليفة، م، 2002، ص 120).

ويضيف محمد العربي ولد خليفة إلى أن الذي يرسم تلك الحدود ليس هو الاختلاف كما يرى أصحاب المذهب الثقافي " فقد تتعايش مجموعتان أو أكثر في وئام وتقبل التعدد الثقافي، إن الذي يثبت تلك الحدود هو إرادة الاختلاف، واستعمال بعض السمات الثقافية باعتبارها معالم الهوية وفواصل لمساحة الانتماء " (العربي ولد خليفة، م، 2002، ص 121) وتبعاً لذلك لم يكن الفكر الجزائري ولا السياسة الجزائرية استثناء بالنسبة للفكر والواقع العربي، حتى وإن لم تفضي التوترات التي أفرزتها مشكلة الهوية في الجزائر كما انتهت إليه في الكثير من الاقطار العربية من ازيمات وصلت حد الاقتتال، والتفكك، مثل السودان والعراق، ولبنان واليمن.

ونشير هنا إلى أن تصور مفهوم الهوية قبل حرب التحرير واثناءها هو الشعار الذي حملته جمعية العلماء بقيادة "عبد الحميد ابن باديس": "شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب، وكان له دور كبير في تعزيز اللحمة الوطنية واستنهاض الهمم، اثناء الثورة التحريرية.

لكن مخاض تأسيس الدولة الوطنية بعد الاستقلال وفق هوية جامعة مانعة للاختلاف، وهذا ما عبرت عنه مختلف النصوص التأسيسية عبر مختلف الدساتير التي عرفت الجزائر، واجهته الكثير من التحديات والصعوبات، مرتبطة بالتنوع اللغوي، فلم تعد المادة الدستورية التي تقول ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة الجزائرية موضع رضى لدى بعض ممثلي المكون الامازيغي، الذي صارت لديه هذه القضية، قضية وجود، لكن لابد ان نشير هنا أن موقف المكون الامازيغي لم يكن واحداً، فان كانت القضية تشكل اولوية لدى البعض واتخذها بعض المتطرفين من هذا الاتجاه إلى حد القيام

باحترجات للمطالبة بحقوقهم الثقافية، وشعار الاقليات المضطهدة، والاستعانة ببعض المؤسسات السياسية والإعلامية الغربية للترويج لذلك، واعتماد مرجعيات قانونية غربية، لتحقيق ذلك.

ويكشف لنا تحليل هذه الأزمة ومثيلاتها في الوطن العربي وغيره ان بعض الانظمة السياسية كانت توظف مثل هذه الازمات كوسائل ضغط، أو للتغطية على الازمات التي يواجهونها على مستوى تسييرهم للحكم سياسيا واقتصاديا، وتتعدد الاغراض من حالة اخرى، الا أن مثل هذا التوظيف انتهى في بعض الحالات إلى ازمات أصبح من الصعب التحكم فيها أو تسييرها، مما نتج عنها انهيار وتفكك بعض الاقطار.

ختامًا، يمكن القول أن مشكلة الهوية في الغالب الأعم أنها مصطنعة لأن الخطاب السياسي اصطنعها، فقضية أن مشكلة الهوية مصطنعة يرجع إلى أن الخوف على الهوية لا مبرر له، وذلك لأن الهويات المهددة هي الهويات المنعزلة، أو التي لا تشارك في حاضر العالم العربي، بيد أن التطور الذي طرأ على المشكلة لم يعد الأمر فيما يتعلق بالخصوصيات التي تبقي التمايز والانفصال، بل أصبح أضيق من ذلك وصار واقعا إحساس ثقافات كثيرة بالتهديد من جهة الموجات الخارجية، بدايتها بالاستعمار الخارجي وصوره المختلفة منها العولمة التي تزايدت بشكل كبير من جهة وسائل الإعلام، ومن جهة أخرى عبر الاقتصاديات الجديدة، حقيقة أن مشكلة الهوية ليست مشكلة خيار إرادي أو قرار تتخذه السلطة، ولكن هناك وسائل معينة تستطيع كل ثقافة سواء عبر عدة كيانات أو تركزت في كيان واحد أن تتبعها من أجل البقاء والتجدد، لكن علينا أن نميز بين أمرين اثنين من الناحية الموضوعية على الأقل، أن أمر أو مسألة الانخراط، وأمر أو مسألة الذاتية أو القوام في كل ثقافة تاريخية، أمران يتواصلان ولا يتناقضان، فالذين ينخرطون في عالم العصر وعصر العالم، يملكون من طريق الفعالية والمشاركة القدرة أو يطورونها على التجدد والذاتية، والذين لا ينجحون في المشاركة يكونون مهددين فعلا، ليس لجهة الهوية بل لجهة التهميش والاستبعاد، وعندها تتحول الهوية إلى فلكلور أو عذر للفشل، فالهوية وظهرها كمشكلة في العالم العربي عامة والعراق خاصة إنما هو راجع بالدرجة الأولى إلى التربية وبعد البيئة السياسية أولا والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كذلك هناك أسباب أدت إلى ظهورها، منها تعصب بعض الفئات العربية والتدخلات الخارجية بمخططاتها التهميشية، كما يوجد أيضا العولمة وتداعياتها على المنطقة العربية، فللخروج من هذه المشكلة سواء أكانت

حقيقية أم مصنعة، على الشعوب العربية عامة والشعب العراقي خاصة أن يبني مجتمعه على أساس فكرة تقبله للآخر، والأخذ منه بدلا من رفضه والتناحر والتنازع معه، لذا يجب وضع فكرة الوحدة في إطار الاختلاف والتمايز في كل بلد عربي، وذلك من خلال تعايش الثقافات، وثقافة الحوار والتركيز على فهم الإسلام وتطبيق أسسه ومرتكزاته وفق قيم الإسلام الحضارية للبناء والتشيد، وتفعيل قيم العيش المشترك الكامنة في عاداتنا وتقاليدنا وموروثنا الثقافي ولمعرفي الذي تشكل عبر التاريخ والذي مكن الانسان العربي ن مقاومة الاندثار امام همجية الحملات الاستعمارية القديمة والحديثة.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم لويسي، (التجربة الديمقراطية في الوطن العربي-الجزائر نموذجا-)، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2003-2004م.
2. أحمد عبد الحليم عطية، ريكور والهمنوطيقا، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 2011م.
3. إساعيل نوري الربيعي، بومدين بوزيد وآخرون، الاستبداد في أنظمة الحكم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2003م.
4. جوزيف ياكوبيا، ما بعد الأقليات-بديل عن تكاثر الدول-، (تر: حسين عمر)، البار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط 1، 2004م.
5. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2000م.
6. جيرون بيندي، مفاتيح القرن الواحد والعشرين، (تر: حمادي الساحلي، عبد الرزاق الحليوي، سعاد التريكي)، تونس: بيت الحكمة، ط 1، 2003م.
7. صالح أبو أصعب، العولمة والهوية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 2، 2002م.
8. ساسي جمال، مشكلة الأقليات، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 04، جوان 2008م.
9. عز الدين المناصرة، الهويات والتعددية اللغوية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2004م.
10. عاطف القمري، أزمة الديمقراطية، مصر: نهضة مصر للنشر والتوزيع، ط 1، 2005م.
11. قاسم الدويكات، الجغرافية السياسية، جامعة مؤتة، ط 1، 2002م.
12. محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بط، 2003م.
13. محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية-مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي-، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ب ط، 1994م.